

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٧٧

الأربعاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الأمين العام (A/61/483)

التمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة للمناقشة وصنع السياسات. ويحق لنا أن نفخر بما أنجزناه على مر السنين، وينبغي أن نواصل تصميمنا على بذل قصارى جهدنا بغية الاستجابة لاحتياجات شعوب العالم. ومنذ مؤتمر القمة العالمي، تنخرط الجمعية العامة في فترة إصلاح مكثفة جدا.

وفي دورتي الجمعية العامة الستين والحادية والستين، أقرت الجمعية تدابير شتى ترمي إلى تعزيز المنظمة. وأتخذت أحدث خطوة لها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما اتخذت قرارا بتوافق الآراء بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وباعتماد تلك الإصلاحات، أبدت الجمعية العامة استعدادها لاتخاذ قرارات صعبة لتجهيز الأمم المتحدة بأدوات أفضل من أجل تناول القضايا العالمية التي تواجهنا اليوم. وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية رصد تنفيذ إصلاحاتنا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن نضمن تمكين المؤسسات التي أنشئت حديثا، مثل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، كيما تعمل بكامل طاقتها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): اليوم نتقل إلى موضوع ذي أهمية فائقة لنا جميعا وهو موضوع أوليه اهتماما بالغاً بصفتي رئيسة الجمعية العامة.

ما برحت مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة تدرج في جدول أعمال الجمعية منذ دورتها السادسة والأربعين، في عام ١٩٩١. وخلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، حسنت الجمعية العامة صورتها واضطلعت بالمزيد من العمل بشأن طائفة عريضة من القضايا. وفي نفس الوقت، خصصت الجمعية قسما كبيرا من الوقت لتحسين كفاءتها وأساليب عملها.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادتنا على الدور المركزي للجمعية العامة باعتبارها الهيئة التداولية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وإننا نحتاج إلى مزيد من التركيز لتعزيز أثر عملنا في الحياة اليومية لسكان العالم. وعلينا أن نكافح لكي نكون في صدارة جدول الأعمال العالمي، بحيث يمكننا أن نؤدي دورا في صياغته، وليس مجرد رد الفعل عليه. ويتعين علينا أن نصبح أكثر تركيزا وتوجها نحو الجانب الإجرائي في عملنا. كما نحتاج إلى تعزيز وضوح عملنا بتكثيف جهودنا لمعالجة المسائل الاستراتيجية، والوصول إلى جماهير أوسع وتبادل الآراء معها.

وفي جميع جوانب عملنا، نحتاج إلى البناء على علاقاتنا بالجهات الشريكة الخارجية، ومنها البرلمانات الوطنية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن سبل توطيد علاقاتنا بالجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، المناقشات المواضيعية التفاعلية، التي دعت القرارات المتخذة حول تنشيط الجمعية العامة. وكما سبق لي أن أبلغت الجمعية، كان في نيتي تنظيم ثلاث مناقشات مواضيعية في الدورة الحالية. وقد عقدت أولاها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأنوي أن أنظم مناقشتين أخريين في الربيع المقبل، إحداهما حول الجنسانية والتنمية، والأخرى حول الحوار بين الحضارات وسأبلغ الجمعية بتوقيت هذين الاجتماعين وترتيبهما.

وفي القرار ٢٨٦/٦٠، دُعي رئيس الجمعية العامة إلى الدعوة إلى عقد مشاورات بين الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق عامل مخصص لتنشيط الجمعية العامة، مفتوح لجميع الدول الأعضاء. وأنوي إجراء مشاورات في مطلع السنة المقبلة حول كيفية المضي بهذه المسألة الهامة. وسأطلب من الدول الأعضاء عرض وجهات نظرها بشأن الصيغة المفضلة للمضي قدما بهذه المسألة، وحول المضمون الذين ينبغي أن نركز جهودنا عليه خلال هذه الدورة.

وفي مؤتمر القمة العالمي، أكد قادتنا أيضا على دور الجمعية في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي. وهناك أمثلة عديدة لصكوك قانونية دولية رئيسية اعتمدها الجمعية العامة: فمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ إلى اتفاقية حماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، التي اعتمدها هذه الجمعية صباح اليوم.

وإذ نمضي قدما في جهودنا الرامية إلى زيادة تنشيط أعمال الجمعية العامة، ينبغي أن نبي على مبادرات وتحسينات سابقة في عمل الجمعية العامة. وخلال الدورات الثلاث الماضية، اتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات الجوهرية التي ترمي إلى تعزيز دورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

وقد تم إيلاء اهتمام خاص لترشيد جدول أعمال الجمعية وتحسين أساليب عمل لجانها الرئيسية. وفي هذا المقام، أود أن أعرب عن تقديري لجميع رؤساء اللجان الرئيسية في هذه الدورة على جهودهم في ذلك الصدد.

وقرارات التنشيط تناولت أيضا مسألة تعزيز دور وقادة رئيس الجمعية العامة. ونتيجة لجدول أعمال لإصلاح، أنيطت مطالب جديدة بالرئيس في العامين الماضيين. وسيتطلب أي دور معزز لرئيس الجمعية العامة تعزيز مكتب الرئيس وزيادة الدعم من موظفي الأمانة العامة.

وبصفتي رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني للأمانة العامة على كل الدعم الذي قدمته وإلى الحكومات التي قدمت موظفين إلى مكثي على سبيل الإعارة. بيد أن تجربتي بينت، أن الجمعية العامة، كمؤسسة، تلقى معاملة غير منصفة في بعض الأحيان، حتى داخل منظمتنا. وسأبذل قصارى الجهد لتعزيز دور الجمعية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الراهنة التي تهم الدول الأعضاء.

[الخامس] ألف) المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، بغية تسهيل اعتماد الجمعية للتدابير الملحة والمستعجلة. ولهذا، فإن الحركة تؤكد مجددا دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين، وتعرب عن قلقها العميق إزاء الحالات التي عجز فيها مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية في هذا المجال.

وتود حركة عدم الانحياز تأكيد أنه حين لا يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ التدابير الملائمة، بموجب الميثاق، لمعالجة هذه المسألة.

وبهذه الصلة، واستنادا إلى الولاية المعطاة من رؤساء الدول أو الحكومات خلال مؤتمر القمة الرابع عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا، فإننا نعمل على صياغة مشروع قرار ملائم حول هذا الموضوع، لتقديمه إلى الجمعية العامة. لذا، فإن الحركة تطلب رسميا إبقاء هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا، بحيث يمكننا تقديم المشروع إلى جميع الدول الأعضاء للنظر فيه لاحقا.

وترى حركة عدم الانحياز أن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الأجهزة الأساسية في الأمم المتحدة، وفقا لمهام وصلاحيات كل منها شرط أساسي لتمكين هذه المنظمة من أن تبقى ذات صلة وقدرة على مواجهة التهديدات والتحديات القائمة، فضلا عن مثيلاتها الجديدة أو المستجدة. وفي هذا السياق، تكرر الحركة الإعراب عن قلقها إزاء محاولات إحالة بنود من جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن، وهي تعارض استيلاء مجلس الأمن على مهام وصلاحيات الجمعية العامة والأجهزة الأساسية الأخرى.

وتدعو حركة عدم الانحياز رؤساء الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى التلاقي دوريا، ليناقشوا وينسقوا فيما بينهم المسائل المتصلة بجدول

وإنني آمل الاستماع إلى آراء الأعضاء واقتراحاتهم حول هذا الموضوع الهام في سياق مداولاتنا اليوم.

**السيدة نونيوز مورودوتشي (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز، في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، عن تنشيط عمل الجمعية العامة. فالحركة تعتبر هذا الأمر عنصرا أساسيا في الإصلاح الإجمالي للأمم المتحدة، وينبغي لأهدافه أن تواصل تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، باعتبارها الجهاز الأساسي لإجراء المداولات، وصنع السياسات، وتحديد المعايير والتمثيل في الأمم المتحدة.

وحركة عدم الانحياز لن تدعم أي نهج يسعى إلى تقويض إنجازات الجمعية العامة أو يؤدي إلى تقويضها أو تقليصها، أو يضعف دورها الحالي ويطرح أو يثير أسئلة حول ملاءمتها ومصداقيتها. وتدعو الحركة جميع الدول الأعضاء إلى تحديد التزامها وإرادتها السياسية بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومقرراتها على أساس غير انتقائي ولا تمييزي، واضعة نصب عينها أن فشل هذه الالتزامات والإرادة السياسية هو السبب الأساسي للعديد من المسائل الباقية بدون حل.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك ما يتصل بمسائل متعلقة بالسلم والأمن الدوليين، كما تنص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، بأن تستخدم، حسب الاقتضاء، الإجراءات الواردة في الأحكام ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وهذه الأحكام تمكن الجمعية من اتخاذ أي إجراء ملح، آخذة في اعتبارها أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق.

وفي هذا الشأن، تدعم الحركة اعتماد التدابير الهادفة إلى تبسيط إجراء الجمعية العامة بشأن قرارها (٣٧٧)

والدروس التي تعلمتها أثناء رئاستها وفقا للفقرة ٩ من مرفق القرار ٢٨٦/٦٠. فضلا عن ذلك، نعتقد أنه قد حان الوقت للقيام بتقييم لآثار القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تعزيز مكتب رئيس الجمعية كجزء من الجهد المبذول لإعادة التأكيد على صلاحيات الجمعية بهدف معرفة ما إذا كانت أهداف تلك القرارات قد تحققت.

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد على الدور المركزي الذي تقوم به الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، ونعرب عن دعمنا للجهود المبذولة لتعزيز دور الجمعية العامة في هذا الصدد. ونود أن نعرب بصورة خاصة عن ارتياحنا لحقيقة أن دعم حركة عدم الانحياز للتناوب الإقليمي ووجهة نظرها بوجوب اختيار الأمين العام القادم من بين الدول الآسيوية الأعضاء في الأمم المتحدة قد أدى إلى نتيجة مقبولة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لتقديم بالتهنئة للسيد بان كي - مون على تعيينه، ونؤكد مجددا دعمنا له. ونود أن نعرب كذلك عن تقديرنا للعمل الذي قام به السيد كوفي عنان ونتمنى له الخير في عمله في المستقبل.

لكن فيما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام، نود أن نعرب عن خيبة أملنا لحقيقة أن الفقرة ١٩ من مرفق القرار ٢٨٦/٦٠ لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال هذه الدورة، بالرغم من أن أغلبية واضحة كانت تعتقد أن الجلسات غير الرسمية فيما بين المرشحين ومختلف المجموعات قد مثّلت تقدما صوب عملية أكثر شمولاً وشفافية. إن عدم التنفيذ الصحيح لأحكام القرار ٢٨٦/٦٠ يترك الانطباع السلبي بأن التفسير التقييدي للمادة ٩٧ من الميثاق قد سيطر مرة أخرى على عملية اختيار الأمين العام.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، تود حركة عدم الانحياز أن تعرف عن حالة تنفيذ الطلبات التي تقدم بها الأمين العام في الفقرات ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ من القرار ٢٨٦/٦٠. وأخيرا، ترجو الحركة من رئاسة الجمعية العامة

الأعمال وبرامج العمل في جهاز كل منهم، لتحقيق مزيد من التساوق والتكامل بينهم، ويعزز كل منهم الآخر مع احترام الولايات الخاصة بكل جهاز.

وترحب بلدان حركة عدم الانحياز بالمناقشة المواضيعية غير الرسمية التي عُقدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حول دور الشراكات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى تقييم الإنجازات بغية إحراز التقدم، فضلا عن عزم الرئيس على إجراء مناقشات مواضيعية حول مسائل الجنسانية والتنمية والحوار بين الحضارات.

وفي الفقرة ٤ من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٠، دُعي مجلس الأمن إلى تفعيل مبادراته لتحسين نوعية تقريره السنوي إلى الجمعية العامة، كما جاء في المادة ٢٤ من الفقرة ٣ من الميثاق، بهدف تزويد الجمعية بتقرير موضوعي وتحليلي. ومن المؤسف أن مجلس الأمن قدم، مرة أخرى هذه السنة، تقريراً لا يلي توقعات الدول الأعضاء، وإنما يقتصر بشكل أساسي على سرد زمني للأحداث، ويفتقر إلى التحليلات والتقييمات.

وفضلا عن ذلك، ما زال المجلس لا يقدم تقارير خاصة لتقوم الجمعية العامة باستعراضها وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وتوصي الحركة أن تنظر الجمعية العامة في إمكانية اقتراح معايير لإعداد تقييمات شهرية لأعمال مجلس الأمن وذلك لضمان أن تكون شاملة وتحليلية بخلاف ما هي عليه اليوم. ونود أيضا أن نعرف ما إذا كانت رئاسة الجمعية العامة تنوي اقتراح تدابير ملموسة لإجراء مشاورات من شأنها أن تتيح لنا مواصلة استعراض تقارير المجلس كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ من مرفق القرار ٢٨٦/٦٠.

أما بشأن القضايا الأخرى المتعلقة بدور الجمعية العامة وصلاحياتها، نود أن نعرف ما إذا كانت الرئاسة الحالية قد تسلمت من الرئاسة السابقة تقريراً عن أفضل الممارسات

قد تم تنفيذها حقا بينما ما زالت أخرى قيد النظر. إن الجلسات الدورية بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإجراء مناقشات مواضيعية هامة خلال الدورة الرئيسية للجمعية العامة، على سبيل المثال، مبادرتان لقيام هذه الهيئة بدورها الذي أناطه بها الميثاق. وترحب وفودنا كذلك بتعزيز الشفافية وحسن توقيت عملية ٢٠٠٦ لاختيار الأمين العام الجديد، وأيدت الجهود التعاونية التي تبذلها الجمعية العامة ومجلس الأمن لتحديد دور كل منهما في العملية المحسنة.

ومع ذلك نشعر بخيبة الأمل لأن العديد من التوصيات لم ينظر فيها بعد أو لم تنفذ بصورة متواصلة. لقد أشرنا مرات عديدة إلى المزايا التي يمكن أن تصاحب جدول أعمال أقصر للجمعية العامة، بما في ذلك إتاحة الفرصة لإجراء مناقشة تامة لجميع القضايا كي يكون للقرارات أكبر قدر ممكن من الصلة بالموضوع والتأثير. لكن للدورة الحالية جدول أعمال يزيد عن ١٥٠ بنداً، مما يحد بصورة خطيرة من قدرة أكبر الوفود أيضاً على تخصيص الموارد الوافية بالغرض والاهتمام لكل مسألة. وبالنسبة للوفود الصغيرة، فهذا يتطلب جهداً مضنياً لتحديد أولويات البنود ويجازف بتهميش مشاركتها في كل أعمال الأمم المتحدة.

يجب علينا أن نحرز التقدم في استعراض ولايات الجمعية العامة بهدف إزالة بعض البنود ودمج أخرى كي نضمن المشاركة التامة لجميع الدول الأعضاء ونتمكن من مناقشة العديد من المسائل الهامة المعروضة علينا.

وهكذا، لقد اتفقنا أيضاً على أن تكون القرارات أقصر وأبسط وأقوى وموجهة للتنفيذ مع إبقاء فقرات الديباجة عادة في حدها الأدنى. لكننا غالباً ما نقبل بمجرد استكمال القرارات بإدخال تغييرات فنية عليها ليس لها صدى أو أثر. إن سجلنا في التوصية باتخاذ إجراءات لتنشيط الجمعية العامة سجل قوي. والمطلوب عمله هو تنفيذها.

أن تشرع في عملية المشاورات فيما بين الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى قرار بشأن إنشاء فريق عامل مخصص لتنشيط الجمعية العامة يكون مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء بغية تحديد سبل تعزيز دور الجمعية العامة وصلاحياتها.

**السيدة بانكس ( نيوزيلندا )** تكلمت بالانكليزية:

يشرفني أن أتكلم اليوم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا في هذه المناقشة للبند ١١٠ من جدول الأعمال، "تنشيط أعمال الجمعية العامة". تعتقد وفودنا أنه ينبغي ألا ينظر في هذا البند منفرداً وإنما كجزء من المشروع العام لإصلاح الأمم المتحدة. وكما علق الأمين العام المنتخب، السيد بان كي - مون، فإن المعيار الحقيقي للنجاح بالنسبة للأمم المتحدة ليس حجم الوعود ولكن حجم ما ننجزه للذين هم في أمس الحاجة إلينا. وتعتبر وفودنا أن تلك العبارة تنطبق على جدول أعمال الأمم المتحدة بكامله بما في ذلك الإصلاح في مجال تنشيط الجمعية العامة.

وبغية تحقيق ذلك، نعرف أن التنشيط - وهو موضوع ناقشه كل سنة هنا في الجمعية العامة وفي الفريق العامل المخصص كليهما - عملية أكثر منه نتيجة محددة. لكن بما أننا مسلحون بمشروع القرار المعروض علينا والمشاريع الأخرى التي اعتمدناها من قبل، سنكون في وسعنا دفع العملية إلى الأمام.

وكمساعدة لتحقيق ذلك، ترحب وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالمطلب أن يقدم الأمين العام تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والستين عن تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بتنشيط عملها. وقد يضيف هذا التقرير إلى مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة العامة استجابة إلى طلب الفريق العامل المخصص معلومات عن وضع تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بالتنشيط.

لقد تشجعت وفودنا من مذكرة الأمانة العامة التي أظهرت أن العديد من التوصيات السابقة بخصوص التنشيط

المخصص. ووفودنا على استعداد للمشاركة الكاملة في عمل ذلك الفريق في العام المقبل، ولكننا نأمل أن يكون أكثر فائدة وتركيزا على الخطوات العملية الواقعية والقابلة للتنفيذ بغية تنشيط الجمعية العامة.

**السيد ماهوترا (الهند)** (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/61/483)، الذي يقدم خلفية مفيدة لكي ننظر فيها اليوم في إطار مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. وموقف حركة عدم الانحياز إزاء هذه المسألة عبّرت عنه كوبا، وهو يحظى بتأييد وفد بلدي الكامل.

ويقدم تقرير الأمين العام تفاصيل الخطوات الكثيرة التي نفذت خلال السنوات القليلة الماضية لترشيد عمل الجمعية العامة وجدول أعمالها. وكان هناك تركيز كبير على تحسين أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. كما بذلت جهود لترشيد جدول أعمال الجمعية العامة لكي يكون عملها أكثر تركيزا. وجرى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة بموظفين إضافيين، وكذلك خلال الفترة الانتقالية بين الرئيس المنتهية ولايته والرئيس المقبل. وسعت الأمانة العامة إلى تخفيف ذلك العبء الثقيل من الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وإذا نظرنا إلى كل ذلك، قد يتوصل المرء إلى استنتاج خاطئ بأن إنجازات كثيرة قد تحققت فعلا.

وثمة بداية مفيدة بالتأكيد من خلال عملية التنشيط التي اضطلع بها حتى الآن عبر تنفيذ العديد من أحكام القرارات المتخذة بهذا الشأن بالفعل. ولكن في عالم سريع الحركة والتغيير، علينا أن نستعرض بصورة منتظمة التدابير التي من شأنها تعزيز فعالية أعمالنا. وفي نفس الوقت، فإن هذه التدابير بحد ذاتها لا تقود تلقائيا إلى تمكين الجمعية العامة. وترشيد الإجراءات وأساليب العمل وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته.

ووفودنا، مثل وفود أخرى كثيرة، ملتزمة بتحسين اشتراكنا في عملية القرارات وتنفيذنا للتوصيات المتفق عليها سابقا. هذا الالتزام مستمر، ونعترف بأن تحقيق التغيير الدائم هو في أيدي جميع الدول الأعضاء.

وما زالت وفودنا ترى أن هناك حاجة إلى أن ترصد الدول الأعضاء والأمانة العامة بشكل أفضل متابعة قرارات الجمعية العامة. وهذا يعكس التسليم خلال عملية استعراض الولاية بحاجة الأعضاء إلى معلومات أفضل وعمليات منهجية من أجل أن يكونوا مؤتمنين بشكل أفضل على قراراتهم. ونحن جميعا مسؤولون عن هذا التنشيط، ولنا جميعا مصلحة في تنفيذ توصياتها.

وتنشيط أعمال الجمعية العامة سيكون له تأثير على نطاق المنظومة. وبوصفها الهيئة الأوسع تمثيلا في الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة موكلة بمناقشة جميع المسائل التي تقع في نطاق ميثاق الأمم المتحدة. فهي تتخذ قرارات هامة بشأن مسائل تتراوح من نزع السلاح وحقوق الإنسان والقانون الدولي إلى التنمية والحالات الاقتصادية والسياسية والإنسانية المحددة. وهي أيضا مسؤولة عن الكثير من القرارات التي تأذن بإصلاح الأمم المتحدة وتنفيذه. ومع ترشيد جدول الأعمال وتركيزه على أولويات الأعضاء الأساسية، واعتماد قرارات موجزة ومركزة وذات منحنى عملي، وإقامة علاقة عمل متوازنة مع الأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة، بعد تنشيط أعمالها، ستكون أقدر على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وبتوقعات أعضائها على حد سواء.

وأسوة ببقية عملية إصلاح الأمم المتحدة، فإن تنشيط الجمعية العامة لا بد أن يؤدي إلى نتائج كيما تكون له مصداقية. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يدعو رئيس الجمعية العامة إلى استئناف عمل الفريق العامل

تقليديا من اختصاص الجمعية العامة، كعملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي وإجراء المناقشات المواضيعية، في جملة أمور، يثير قلقنا بصفة خاصة. ولا بد من التصدي لما ينجم عن ذلك من تقويض لدور الجمعية العامة وسلطتها، كيما يتم تنشيط أعمال هذه الهيئة.

ومما يثير القلق لدى العديد من الوفود اللجوء إلى مناقشات مواضيعية في مجلس الأمن بشأن مسائل غالبا ما تقع في إطار اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتوازن بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة كما كرسه الميثاق أمر يجب احترامه والحفاظ عليه. وتعددي مجلس الأمن على المواضيع التي تقع بوضوح في إطار وظائف وسلطات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية يتعارض أيضا مع قرارنا الجماعي بتعزيز وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وقد أكد القرار ٢٨٦/٦٠ أنه بالإضافة إلى جعل تقرير مجلس الأمن السنوي تحليليا أكثر، ينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة. والتقرير السنوي الأخير لمجلس الأمن جاء معيبا من حيث المحتوى التحليلي، في حين أنه لم يُقدم أي تقرير خاص. وعلى كل حال، يجب أن يواصل المجلس النظر في وسائل زيادة تحسين نوعية تقاريره إلى الجمعية العامة.

ويطلب القرار ٣١٣/٥٩ في الفقرة ٣ (أ) من المنطوق إلى رئيس الجمعية العامة أن يقترح إجراء مناقشات تفاعلية بشأن المسائل الحالية المدرجة في جدول أعمال الجمعية بالتشاور مع الدول الأعضاء. ونحن نقدر مبادرتكم، سيدتي، كرئيسة للجمعية العامة، بتنظيم مناقشة تفاعلية من هذا القبيل مؤخرا. وآراء الدول الأعضاء في تحديد مواضيع هذه المناقشات المواضيعية الدورية مهمة للتأكد من كون المسائل التي تجري مناقشتها ذات أهمية عالمية معاصرة حقا. وسيكون من المفيد كذلك تجنب الازدواجية في المناقشات

وإذ قطعنا هذا الشوط في مساعيها لتنشيط أعمال الجمعية العامة، يجب أن نركز الآن على الجوانب الأهم من الناحية الجوهرية لعملية التنشيط. والإصلاح يجب أن يكون بالضرورة عملية مستمرة وجزءا من عملية متواصلة، حيث لا يمكن أن يقتصر على عملية حالية أو تمتد للتو خلال دورة ما للجمعية العامة، بل يجب أن يكون جزءا من عملية إصلاح على أوسع وأكثر دواما للأمم المتحدة وينبغي تعزيزها في الأشهر والسنوات القادمة.

ولا يمكن تحقيق تنشيط الجمعية العامة عبر تحسين التنسيق وحده. ويجب أن تركز عملية التنشيط على وضع جدول الأعمال العالمي، وبخاصة بشأن مسائل التنمية. ويجب أن يكفل تنشيط أعمال الجمعية العامة تصدى تلك الهيئة لمشاكل التنمية التي تواجهها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. كما يجب أن تستعيد الجمعية العامة الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية. وزيادة ثقل صوت البلدان النامية في الهيكل الاقتصادي العالمي وتعزيزه سيكون له أثر إيجابي على مؤسسات بريتون وودز وسيدعم مقبولية قراراتها.

ومن المجالات الجوهرية التي حاول القرار ٢٨٦/٦٠ تنشيطها دور الجمعية العامة في انتخاب الأمين العام. فالجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات أكثر شمولاً وشفافية لتعيين الأمين العام، والتي تتوافق مع المادة ٩٧ من الميثاق، لا ينبغي الاضطلاع بها عندما يقترب وقت عملية الاختيار أو عندما تكون جارية على قدم وساق فحسب، بل ينبغي التصدي لهذه المسألة الهامة على أساس مستمر.

ومن المواضيع الأخرى التي برزت في القرارات بشأن تنشيط الجمعية العامة، والتي عبر عدد من البلدان عن القلق بشأنها في مناقشات سابقة، هي مسألة التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وولوج مجلس الأمن في قضايا كانت

خاصة للدول الأعضاء. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/61/483).

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به عن هذا الموضوع باسم حركة عدم الانحياز، ويرغب في الإدلاء بالملاحظات التالية.

أولا، في ما يتعلق بتعزيز دور سلطة الجمعية العامة، فقد أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على المكانة المركزية للجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ورسم السياسات، والتمثيل في الأمم المتحدة. والعمل الذي أُجْرز لتنفيذ ذلك الوصف، لا سيما في إطار الفريق العامل المخصص، يستحق الثناء بالتأكيد.

ويؤمن وفد بلادي بأن مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها تتطلب، في جملة أمور، إدراج مسائل في جدول أعمالها تكتسي أهمية حاسمة للمنظمة والمجتمع الدولي. كما تتطلب عقد مناقشات مواضيعية رئيسية حتى تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل موضوعية وآنية. وفي ذلك الصدد، سيدتي الرئيسة، كان من دواعي سرورنا عقدكم لمناقشة مواضيعية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر واعتزامكم تنظيم مناقشتين مواضيعيتين إضافيتين في الأسبوع المقبل.

ونؤمن أيضا بأن تعزيز الجمعية العامة يتطلب الاعتراف بدورها في ما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. ومن المتفق عليه بشكل عام أن المادة ٢٤ من الميثاق تنيط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في هذا المجال، وأن تلك المسؤولية ليست حصرية. وبالتالي، ينبغي للجمعية العامة مواصلة التركيز على المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، وفقا للمواد ذات الصلة من الميثاق.

التي جرت مؤخرا في منتديات أخرى، مثل تلك التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجانه العاملة على سبيل المثال. ويمكن أن نتوقع من المشاورات المسبقة حول مواضيع المناقشات التفاعلية أن تؤدي إلى مشاركة أوسع وأكثر فعالية وتحمسا في تلك المناقشات.

ولدى محاولة تنشيط أعمال الجمعية العامة، هناك حاجة أيضا إلى ألا تغيب عن بالنا الولاية الأساسية للجمعية العامة ذاتها. فالجمعية العامة تشغل الموقع المركزي بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة من حيث التداول وصنع السياسات والتمثيل. ولكن ليس من المتوقع منها أن تعمل كذراع تنفيذي أو قضائي. ورئيس الجمعية العامة بوصفه مسؤولا رئاسيا، يجب أن يكون قادرا على تحسين أدائها لمصلحة مجموع أعضائها. وفي هذه الحقة الحافلة بالشواغل المتقاطعة، يجب أن نحذر من اتخاذ نهج أرعن قد يؤدي بالجمعية إلى التدخل في مجالات هي من الاختصاص الأساسي لهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، حتى عندما نتجنب إحالتها إلى الآخرين.

إن القرار ٢٨٦/٦٠، الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الماضية بشأن هذا الموضوع، قد دعاكم، سيدتي، كرئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، إلى إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق عامل مخصص معني بهذه المسألة يكون مفتوحا لجميع الدول الأعضاء. ونحث على إجراء هذه المشاورات بدون تأخير من أجل تمكين الدول الأعضاء من مواصلة النظر في هذه المسألة الهامة المتمثلة في تنشيط أعمال الجمعية العامة، بغية تحديد السبل لتعزيز دورها وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

**السيد الحشاني (تونس)** (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلادي، أود أن أعرب لكم سيدتي، عن التهئة على الطريقة التي تديرون به هذه المناقشة، التي تكتسي أهمية

الموائد المستديرة، وجلسات الأسئلة والأجوبة في إطار اللجان الرئيسية على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد مكنت تلك الممارسات من تعزيز عمليتي التشاور وصنع القرارات في اللجان الرئيسية.

ويؤيد وفد بلادي توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي تدعو الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى صياغة القرارات والمقررات بقدر أكبر من الاقتضاب، والتركيز، والتحديد، مع الحد، قدر الإمكان، من عدد فقرات الديباجة في القرارات، وكفالة أن تقوم الدول الأعضاء المؤيدة لبيان أدلى به رئيس مجموعة من الدول بالفعل، بالتركيز في بيانها على المسائل التي لم يتناولها بيان تلك المجموعة بالقدر الكافي من التفاصيل. غير أن وفد بلادي يؤمن بأن ذلك كله يجب ألا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحق السيادي للدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وعلى صعيد آخر، نؤمن بضرورة إعادة النظر في العديد من التدابير المقترحة في سياق المناقشات بشأن تحسين أساليب عمل الجمعية، التي لم يُتَّ فيها بعد. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على الاقتراح القائل بضرورة تنظيم عمل اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة بجدولته في فترتين أساسيتين خلال كل دورة، وتحقيق تناغم أفضل الممارسات المعمول بها في اللجان الرئيسية - التي ينبغي أن نذكر بأنها تختلف من لجنة إلى أخرى.

وهنا، ينبغي أيضا أن نرجع إلى مسألة عملية التصويت في الجمعية العامة. ومرة أخرى، نطلب إلى الأمانة العامة التعجيل باستكمال الدراسة التي طالبت الدول الأعضاء بإجرائها بشأن استخدام المساحات الضوئية للإسراع بفرز الأصوات التي يُدلى بها في الاقتراعات السرية.

وأخيرا، وفي ما يتعلق بدور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام، فإن وفد بلادي يرحب بالمناقشة التي عُقدت

وفي مجال آخر، ينبغي أن تظل مسألة العلاقات بين الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة موضوع نظر متعمق. وهذا النظر ينبغي أن يتم هنا في المناقشة العامة، وفي سياق نهج قائم على التعاون والحفاظ على التوازن، فضلا عن احترام الأدوار التي يعهد بها الميثاق إلى كل هيئة من تلك الهيئات. وإضافة اختصاص تشريعي فعلي على مجلس الأمن في مجالات تدرج، بموجب أحكام الميثاق، ضمن صلاحيات الجمعية العامة، ظاهرة جديدة بالمناقشة.

وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من أننا نقدر التعاون القائم بين رئاستي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، فإننا نؤمن بأن المزيد من التنسيق بين الهيئتين سيكون مجديا، لا سيما في ما يتعلق باختيار المناقشات المواضيعية، الذي يجب أن يحترم الولايتين القديمة والجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا، أود الرجوع إلى مسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة. فالتنفيذ العالمي للقرارات التي تعتمدها الجمعية سيسهم في تعزيز سلطتها. ويؤيد وفد بلادي الدعوة إلى تحديد العوامل التي تعرقل تنفيذ القرارات حتى نتمكن من النظر فيها في إطار آلية للمتابعة.

أما في ما يتعلق بمسألة علاقات الجمعية العامة مع المجتمع المدني، فإن وفد بلادي يرحب بإسهامات المنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف الفاعلة من غير الدول في تعزيز دور الجمعية. وعلى الرغم من أننا ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز انخراط المنظمات غير الحكومية في أنشطة المنظمة، فإن وفد بلادي يؤمن أيضا بوجوب أن يتم ذلك وفقا للقواعد القائمة.

ثانيا، وفي ما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، يسعدنا أن العديد من التدابير التي أُتخذت في ذلك المجال قد نُفذت، لا سيما إجراء المناقشات التفاعلية، وعقد

وينبغي أن نكون أكثر تنظيماً في الجلسات العامة للجمعية وفي لجائها الرئيسية بغية توفير المال والوقت وفي سبيل إجراء مناقشات أكثر تركيزاً واعتماد قرارات أكثر تحديداً.

والتقارير المطلوبة من الأمانة العامة يمكن تحسينها أيضاً، بل وتوحيدها وتبسيطها في بعض الحالات. ويمكن تفادي تكرار الولايات وتداخلها. ولقد جرت تطورات كثيرة بالفعل، ويمكن إجراء المزيد من التطورات، بما في ذلك عبر استعراض الولايات الذي استهل هذا العام في المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة.

ولكن لن يحدث التنشيط الفعلي لأعمال الجمعية إلا عندما تبدي العضوية العامة الإرادة السياسية والتصميم لتمكين الجمعية من أداء دورها ومسؤولياتها وفقاً لما يتوخاه الميثاق، وعندما يتوقف تآكل هذا الدور وهذه السلطة - من قبل مجلس الأمن بالدرجة الأولى، وإلى حد ما، من قبل الأمانة العامة. ووفقاً للميثاق، فإن دور الجمعية العامة واسع وبعيد الأثر. فهي جهاز الأمم المتحدة الرئيسي لإجراءات المداولات ورسم السياسات - والأكثر تمثيلاً. وهي المحفل الرئيسي حيث يتعين تنسيق سياسات الدول وتعزيز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتحقيقها.

ويغطي دور الجمعية العامة قضايا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وقضايا تتعلق بحقوق الإنسان وقضايا إنسانية، ووضع المعايير وصنع المعاهدات، فضلاً عن إدارة الشؤون المالية والإدارية للمنظمة وأمانتها العامة. ويتضح دور الجمعية السياسي في قدرة أي دولة عضو على إثارة أي قضية قد تعن لها في الجمعية في إطار بند قائم أو إضافي من بنود جدول الأعمال. وهذه هي القيمة الخاصة للأمم المتحدة بالنسبة لأغلبية الأعضاء. وينبغي عدم الحد من تلك القدرة بشكل تعسفي أو حظرها باسم الترشيح.

ومن القضايا التي تكتسي أهمية حيوية خاصة كفاءة ممارسة الجمعية دورها في صون السلم والأمن الدوليين وفقاً

في الربيع الماضي بشأن تلك المسألة في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية. وعلى الجمعية العامة أن تستأنف نظرها في تلك المسألة في الوقت المناسب وفي جو من الهدوء.

وفي الختام، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن دعم وفد بلادي للولاية التي أنيطت بكم بموجب القرار ٣١٣/٥٩، لعقد مشاورات بين الدول الأعضاء بغية إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية للكل، لدراسة سبل تعزيز دور الجمعية العامة وسلطانها وفعاليتها. وفي ذلك السياق، نؤمن بأن تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية طويلة الأجل يجب أن تتواصل بإصرار وجدية، لكن دون تسرع.

**السيد أكرم (باكستان)** (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/61/483).

وتشاطر باكستان ما يشعر به سائر الأعضاء من قلق متزايد إزاء ما لحق بدور الجمعية العامة وفعاليتها كما توخاهما الميثاق من تفويض تدريجي وكبير على مدى العقدين الماضيين.

وفي الدورات الأخيرة، اعتمدت الجمعية العامة القرارات - ٣٠٠/٥٧ و ١٢٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠ - التي سعت إلى ضخ دم جديد في أعمالها ونتائجها. كما أكد اجتماع القمة لعام ٢٠٠٠ المكانة المركزية للجمعية. وتواصلت الجهود خلال الدورة الستين لتعزيز قرار مؤتمر القمة. وباكستان تحث على التنفيذ التام للقرارات السابقة للجمعية العامة بشأن مسألة التنشيط.

وما فتئت باكستان ترى أن مسألة تنشيط الجمعية العامة مسألة سياسية وليست إجرائية. وبالطبع، ينبغي أن نزيد من ترشيح جدول أعمال الجمعية، بإدماج البنود المتشابهة وإزالة القضايا التي لا لزوم لها. وينبغي أن نسعى إلى تبسيط القرارات، بجعلها أقصر وأكثر توجهاً نحو العمل.

باستعراض وزاري وقيادي لقضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ونولي أهمية خاصة لدور الجمعية العامة في وضع المعايير وصنع المعاهدات. ولهذا الغرض، سندعو إلى إنشاء لجان مخصصة لوضع صكوك بشأن مختلف القضايا المحددة لوضع معايير جديدة في الجمعية العامة أو نتيجة لتوصيات مختلف اللجان والهيئات، مثل لجنة القانون.

ولا بد من تعزيز دور الجمعية العامة في إدارة الشؤون المالية والإدارية للمنظمة. وسنقاوم كل الجهود الرامية إلى إضعاف أو تهميش ذلك الدور، الذي يُمارس أساساً من خلال اللجنة الخامسة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للجمعية أن تُمحّص عن كُتب قرارات مجلس الأمن التي تتطلب تخصيص موارد لحفظ السلام أو لأغراض أخرى.

وينبغي تعزيز الدور الإداري للجمعية، في جملة أمور، بالطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع الجمعية بشأن كل التعيينات الرفيعة المستوى، بما فيها تعيين ممثلين خاصين للأمين العام. وينبغي أيضاً الحصول على موافقة الجمعية على إنشاء أفرقة الخبراء الرفيعة المستوى المعنيين بمختلف القضايا وعلى اختيار أعضائها.

وثمة سبب أساسي لتآكل مصداقية الجمعية وفعاليتها يتمثل في عدم تنفيذ قراراتها ومقرراتها. ويمكن تعزيز التنفيذ بتحسين مضمون قرارات الجمعية. بيد أنه توجد حاجة ملحة إلى آلية قادرة على رصد تنفيذ تلك القرارات، ولذلك، نقترح أن يُطلب من الأمانة العامة رفع تقرير عن حالة تنفيذ كل قرار، وذلك خلال فترة زمنية محددة. وينبغي أن يشمل ذلك التقرير معلومات عن أسباب عدم التنفيذ أو التأخير في التنفيذ. ويمكن إنشاء وحدة خاصة داخل الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة واستعراضها. ويمكن أن يكون موقع تلك الوحدة داخل مكتب رئيس الجمعية العامة.

للمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ٣٥ من الميثاق. وينبغي أن يتوقف تعدي المجلس على دور الجمعية. إن دور المجلس في صون السلم والأمن، وفقاً لما نص عليه الميثاق، يقوم أساساً على رد فعل، وليس دوراً استباقياً. ونعتقد أن القضايا المواضيعية المثارة في مجلس الأمن ينبغي أن تعود إلى الجمعية العامة.

لقد اضطلع مجلس الأمن بدور في ميداني الإرهاب وعدم الانتشار. وكان ذلك استجابة لأحداث استثنائية. والآن وقد اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية شاملة بشأن الإرهاب، فينبغي أن تعود المسؤولية الرئيسية في هذا الميدان إلى الجمعية. وينبغي الاستعاضة عن لجان مجلس الأمن بلجنة دائمة معنية بمكافحة الإرهاب في إطار الجمعية العامة. وبالمثل، ينبغي أن تؤكد الجمعية دورها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، والاستعاضة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بلجنة مقارنة مبنية عن الجمعية. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تكون الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وليس مجلس الأمن، محور النظر في القضايا الإنسانية، بما فيها تلك الناجمة عن حالات الصراعات.

وينبغي للجمعية أيضاً أن تضطلع بدراسة أوثق لمداورات وقرارات مجلس الأمن. ونؤيد رفع مجلس الأمن لتقارير خاصة. وهذا الاستعراض ضروري خصوصاً كلما أذن مجلس الأمن بإجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق وكلما استخدم حق النقض في المجلس. وللجمعية أيضاً دور حيوي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، في رسم السياسات وتنفيذها. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - الذي ينبغي أن يعقد استعراضات وزارية سنوية وأن يعمل بوصفه محفلاً للتعاون الإنمائي - أن يرفع تقارير إلى الجمعية. ويتعين على الجمعية أن تنظم جلسة خاصة بشأن التنمية خلال مناقشتها السنوية العامة بغية السماح

والفرعية، وعن متابعة تنفيذها لولاياتها، بل والقيام نيابة عنها بهذه المسؤوليات إذا ما اقتضى الأمر، أو إذا ما تجاوز أحد هذه الأجهزة أو بعضها لمسؤولياته على نحو يشكل تدخلا سافرا في اختصاص الجمعية العامة؛ أو أدخل إحلالا جسيما بالمبادئ والأهداف التي قامت عليها المنظمة نتيجة لعدم اضطراره بمسؤولياته بالفعالية والتوقيت المناسبين.

وقد كانت هذه الاعتبارات وراء تأكيد القادة والرؤساء في وثيقة القمة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على أهمية الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق المنظمة خلال عملية الإصلاح، وتأكيدهم على أن مصداقية الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها قد أصبحت أكثر ارتباطا بقدرة الجمعية العامة على ممارسة سلطاتها المؤسسية.

وإذا كانت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة على مدى الأعوام الماضية قد أكدت الاتفاق الدولي على عدد من الخطوات الهامة في هذا الشأن، فإن ما تم الاتفاق عليه ما زال يشكل جزءا صغيرا من عدد كبير من الإصلاحات المحورية الهادفة إلى تعزيز قدرة الجمعية العامة، التي ما زالت الخلافات حولها قائمة وتزداد حدة، نتيجة لرغبة البعض في انفراد بعض الأجهزة الرئيسية والفرعية الأخرى بممارسة مسؤوليات الجمعية العامة دون رقابة، في تناقض صارخ مع الأهداف والمبادئ التي قامت عليها المنظمة.

وإذ نعبر عن اتفاقنا مع ما تناولته كلمة مندوبة كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أؤكد على عدد من النقاط الهامة: أولا، أن تفعيل دور الجمعية العامة عملية مستمرة، تقوم على متابعة التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الجمعية حول هذا الموضوع، والتفاوض حول خطوات إضافية ترسخ تنفيذ ما سبق التوصل إليه من جهة، وتضيف إليها خطوات جديدة على طريق استعادة فعالية الجمعية العامة من جهة أخرى.

وأخيرا، نؤيد كل الجهود الرامية إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وينبغي توفير موظفين فنيين وموظفي دعم إضافيين للمكتب. وينبغي تعزيز المكتب تشغيليا. كما ينبغي للأمين العام أن يحيط رئيس الجمعية علما، ربما كل أسبوعين، بشأن الأنشطة الجارية في مختلف أجزاء الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وينبغي أن يُجاز للرئيس أيضا طلب تقديم إحاطات إعلامية بشأن أية حالة أو قضية من رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن الأمين العام. وبالمقابل، ينبغي أن يعد رئيس الجمعية العامة آلية دائمة - ربما عبر المكتب - كيما يتسنى لأعضاء الأمم المتحدة عموما أن يكونوا على علم تام بالتطورات في مختلف أجزاء المنظمة وأسرة منظماتها.

وتأمل باكستان أن يتسنى في هذه الدورة إحياء الآلية التشاورية للنظر في توصيات لانبعاث الجمعية العامة. وستعمل باكستان مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، لاستعادة الدور الذي توحاه الميثاق للجمعية العامة.

**السيد عبد العزيز (مصر):** أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييدنا لبيان كوبا نيابة عن دول عدم الانحياز، في إطار هذا البند، وأن أتقدم للأمين العام بالشكر على التقرير الذي قدمه حول تفعيل الجمعية العامة.

تناقش الجمعية العامة اليوم بندا من أكثر البنود أهمية على جدول الأعمال، وهو يكتسب أهميته من طبيعة دور وسلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب الميثاق، باعتبارها الجهاز الرئيسي للمداولات وتقرير السياسات، الذي يتميز بكونه الجهاز الأكثر ديمقراطية في المنظمة، ليس لأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب وإنما لأنه يشكل أيضا قلب المنظمة النابض، المسؤول عن مراقبة توزيع السلطات والمسؤوليات على الأجهزة الرئيسية

الآخر، والتأكيد على ضرورة احترام الفصل الذي حدده الميثاق بين سلطات ووظائف الأجهزة الرئيسية، والربط بين ذلك وبين اختصاص الجمعية العامة في الرقابة على أسلوب اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته الرئيسية، مما يستوجب إصلاح الخلل المفتعل في العلاقة المؤسسية بين الجهازين، على النحو الذي تعرضنا له تفصيلا في مناقشتنا للبندين ٩ و ١١ من جدول الأعمال يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر الجاري، حول تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وحول إصلاح وتوسيع مجلس الأمن (انظر A/61/PV.72).

رابعا، أهمية تفعيل تعامل الجمعية العامة مع الحالات التي يعجز فيها مجلس الأمن عن الاضطلاع بمهامه الموكلة إليه من الدول الأعضاء، لصون السلم والأمن الدوليين، نتيجة لإساءة استخدام حق النقض، أو نتيجة لغياب قدرة المجلس على تفهم طبيعة وأبعاد عدد من القضايا الهامة التي تهدد الاستقرار العالمي، مما يؤثر سلبا على فرص التوصل إلى تسوية لهذه القضايا، ويؤدي إلى إطالة أمد النزاعات وزيادة معاناة الشعوب.

وتعبيرا عن خطورة هذا الوضع، فقد كلف رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، في إعلان قمة الحركة في هافانا، المندوبين الدائمين لدول الحركة بتقديم قرار للجمعية العامة يعيد إليها سلطتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع أكثر الحالات تهديدا للسلم والأمن الدوليين، إذا ما فشل مجلس الأمن في التعامل معها نتيجة لإساءة استخدام حق النقض، وهي حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ووقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. وستتقدم المجموعة بمشروع قرارها على النحو الذي أوضحته مندوبة كوبا نيابة عن دول الحركة، جنبا إلى جنب مع اقتراح مشروع قرار آخر، وفقا لقرارات قمة هافانا، ينظم أسلوب تقديم مجلس الأمن لتقريره إلى الجمعية العامة من الناحية الموضوعية.

ولن يكتب لهذا المسعى النجاح إذا ما قصرنا الأمر على مناقشة سبل ترشيح جدول الأعمال وولايات الجمعية واللجان الرئيسية التابعة لها، أو إذا ما سعينا إلى تقليص اجتماعاتها والتقارير المرفوعة إليها. وإنما يتعين تعزيز ذلك بوضع خطة موضوعية وواضحة، تقوم على استراتيجية متكاملة، لتعزيز قدرة الجمعية العامة على ممارسة سلطاتها في مواجهة محاولات الأجهزة الرئيسية والفرعية الأخرى مقاومة هذا التوجه. وفي هذا الصدد، نؤيد توجهكم، سيدتي الرئيسة، نحو إجراء مناقشات عامة حول القضايا الهامة، مثل المساواة في النوع والحوار بين الحضارات، أسوة بالنقاش الناجح الذي بادرتم باقتراحه حول قضايا التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا، على الرغم من نجاح عملية انتخاب الأمين العام الثامن للمنظمة، وتعيين الجمعية العامة له بتوافق الآراء، بناء على توصية من مجلس الأمن، فقد أظهرت المناقشات التي صاحبت هذه العملية ضرورة استمرار البحث في سبل ترسيخ دور الجمعية العامة في عملية اختيار أمين عام الأمم المتحدة، بما يتفق مع أحكام الميثاق، بما في ذلك تنفيذ ما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠، ومن خلال إيجاد آلية واضحة تتيح للجمعية العامة تقييم المرشحين للمنصب، وتقديم أسمائهم لمجلس الأمن للنظر فيها، وإحكام الرقابة على المعايير التي يستند إليها المجلس في التقدم بتوصياته إلى الجمعية العامة.

والنظر في حظر استخدام حق النقض في اختيار الأمين العام، تحقيقا لتوافر العدالة والمساواة بين أعضاء المجلس من جهة، وبين سلطة مجلس الأمن في التوصية وسلطة الجمعية العامة في التعيين من جهة أخرى.

ثالثا، وقف محاولات مجلس الأمن للافتئات على سلطات الجمعية العامة، تلك المحاولات التي تزداد يوما بعد

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/61/483) الذي يقدم نظرة إجمالية لوضع تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط أعمالنا في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن دور الجمعية العامة وسلطانها استفادا من جهود التنشيط التي بذلت في ظل قيادة عدد من رؤساء الجمعية العامة خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية. وقبل وقت قصير، في أيلول/سبتمبر الماضي، استكمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتنشيط الجمعية العامة أعماله بعد ستة أشهر وعقد عدة جولات للمفاوضات. ومن ثم اتخذت الجمعية القرار ٢٨٦/٦٠، الذي يتضمن المزيد من القرارات الرامية إلى تحسين كفاءة الجمعية وفعاليتها. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل، السفير عبد الله الصايدي ممثل اليمن والسفيرة سولفيغا سيلكالنا ممثلة لاتفيا، على عملهما القيم.

إن أي إصلاح يقتضي أن تنفق عليه جميع الأطراف، ومن ثم أن يتم تنفيذ خطوات واقعية وعملية المنحى يتعين اتخاذها على المستوى العملي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإنجازات التي تم تبينها لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة.

ومعظم القرارات والتوصيات التي اتخذت بالفعل لا يمكن أن تنفذها الجمعية العامة بهذه الصفة أو الأمانة العامة. ويقع التحدي الحقيقي في تنفيذ هذه القرارات على الدول الأعضاء. ويتعين علينا نحن - جميع الوفود الموجودة في هذه القاعة - أن نتصرف بناء على ذلك وأن نطبق في أدائنا بالذات في الجمعية العامة الإجراءات التي أثبتت أنها مفيدة وضرورية لتنشيط هذه الهيئة. ولذلك السبب، يود الاتحاد الأوروبي أن يبرز بعض القرارات التي اتخذها الدول الأعضاء.

أولا، يمثل تنشيط الجمعية العامة عملية مستمرة، وليس مجرد حدث واحد أو مجموعة جلسات. وبالتالي، نود

خامسا، وفي هذا الإطار نفسه، فلا بد من الالتزام - خلال تنفيذنا لخطة الإصلاح - بتنفيذ دور الجمعية العامة جنبا إلى جنب مع لجائها الفرعية، وعدم وضع العقبات المالية أمام تنفيذ الولايات الصادرة عنها، وعدم السعي إلى إفلات بعض الأجهزة الفرعية من الاختصاص الرقابي للجمعية العامة، فضلا عن عدم السعي إلى استخدام المساهمات المالية التي يتم تقديرها وفقا لقاعدة القدرة على السداد، كوسيلة للضغط على الأمانة العامة للمنظمة، والالتفاف على الولايات الصادرة تطبيقا لمبدأ صوت واحد لكل دولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية استعادة التوازن المفقود، وإعادة بناء الثقة بين الدول النامية والدول المتقدمة والأمانة العامة حول أسس أكثر عدالة لقيام الجمعية العامة بمهامها دون مؤثرات أو ضغوط، وإلى أهمية تعزيز دور رئيس الجمعية العامة في الرقابة على تحقيق التوازن المنشود بين الأجهزة الرئيسية المختلفة.

ولتحقيق ما تقدم وغيره من تطلعات العضوية العامة نحو تفعيل دور الجمعية العامة، فإن وفد مصر يؤيد إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في اقتراحات الدول الأعضاء، الهادفة إلى وضع الأطر التنفيذية للقرارات السابقة حول الموضوع، ولوضع تصورات جديدة لاقتراحات جادة وشجاعة تهدف إلى تفعيل سلطة الجمعية العامة وتمكينها ورئاستها من تحقيق طموحات العضوية العامة.

**السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان لعضويته تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة للعضوية ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا.

الماضية للجمعية العامة يعكف على إعدادها مكتب الشؤون القانونية حينما تتوفر هذه الدارسة.

ثالثاً، فإن العديد من جوانب التكنولوجيا الحديثة قد تكون مفيدة في تيسير أعمالنا الحكومية الدولية. فالمواقع الإلكترونية الجديدة تساعد الوفود على حسن الاطلاع كما تساعدنا على أن نصبح أكثر انفتاحاً ومرئيين للعالم الخارجي. وفي وسع الظهور العلني من خلال وسائط الإعلام أن يجعل الأمم المتحدة أكثر فهماً لدى الفئات المعنية في العالم.

كما أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون مفيدة في تحسين رصد تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتعزيز الأهداف الإنمائية الدولية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى الدراسة المقبلة عن استخدام المساحات الضوئية التي ستقدم للجمعية العامة في وقت لاحق في هذه الدورة. ويمكن للمساحات الضوئية أن تشكل أداة أساسية للوفود خلال انتخاباتنا الكثيرة للغاية.

وينبغي أن يوجه أعمالنا التنسيق والتعاون. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماعات المنتظمة لرئاسة الجمعية العامة مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن ينوه بزيادة مستوى الشفافية في العملية الأخيرة المتعلقة باختيار الأمين العام الجديد.

ومع أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد على المسؤولية الأولية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن الاتحاد يود أن يؤكد مجدداً على القرار الذي اتخذ في سياق عملية التنشيط بدعوة مجلس الأمن إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير موضوعية المنحى عن المسائل ذات الاهتمام في الوقت الحالي، على النحو الوارد في المادة ٢٤ من الميثاق.

أن نناشد اللجان الرئيسية استعراض جداول أعمالها وأساليب عملها على أساس مستمر. وبوجه خاص، ينبغي للجمعية العامة وللجانها الرئيسية أن تواصل ترشيد جداول أعمالها وتوحيدها، بوسائل منها تصنيفها في مجموعات والنظر في بنود جدول الأعمال مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام، وفقاً للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن الجمعية العامة، كما ورد في تقرير الأمين العام، تواصل بذل جهود لتوحيد جدول أعمال الجلسات العامة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في اتخاذ المزيد من الوسائل الابتكارية لجعل مناقشتنا أكثر عمقا وتركيزاً وتفاعلاً من أجل تمكين المنظمة من خدمة المجتمع الدولي بصورة أفضل.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع شعور بالقلق أنه، وفقاً لتقرير الأمين العام، لم يحرز سوى نجاح محدود في توحيد التقارير عن المواضيع ذات الصلة. وتشكل مسألة ترشيد التقارير وإصدارها أحد المجالات التي ينبغي أن يحرز فيها المزيد من التقدم بغية تفاعلي الازدواجية وتمكين عمل الدول الأعضاء من أن يصبح ذا مغزى أكبر.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على ضرورة توفير التقارير بجميع اللغات الرسمية بطريقة حسنة التوقيت ووفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في القرار ٢٦٤/٤٨. وهذا أمر لازم لتمكين جميع الوفود من النظر مقدماً في مضمون التقارير.

ثانياً، لقد أكدنا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتفان في المحافظة على ذاكرتها المؤسسية. ويلزم أن يصبح تبادل التجارب بين رؤساء الجمعية العامة المنتهية ولايتهم والمقبلين وأعضاء مكاتب اللجان الرئيسية ممارسة منتظمة بغية تحسين قدرتنا على العمل من أجل هدف مشترك. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى أن يتلقى دراسة للسوابق والممارسات

القرارات بشأنها. واليوم، نناقش هذا البند انطلاقاً من أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية باعتبارها المنبر والهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة التي يُمثل فيها جميع الأعضاء على قدم المساواة ويتم فيها رسم السياسات وإجراء المناقشات بديمقراطية وشفافية. وقد تعزز هذا المركز بعقد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ونجاح الجمعية العامة في القيام بعملية الإصلاح المطلوبة والبدء بها من خلال إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان واعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب خلال دورتها السابقة.

إن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة تأتي من أجل تعزيز وتقوية سلطات ودور الجمعية وتمكينها من الاضطلاع بالمهام والاختصاصات المناطة بها في ميثاق الأمم المتحدة، والحد من تخطي مجلس الأمن لسلطاته عليها. ونرى أن سلب مجلس الأمن التدريجي لاختصاصات الجمعية العامة يجعل العلاقة بينهما في حالة عدم انسجام أو تناغم بل في توتر دائم يصيبها بالشلل التام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قيام الجمعية بواجباتها ومهامها المناطة بها طبقاً للميثاق.

لذا ندعو لأن تحظى عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة بالأولوية في إطار عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، من أجل الاستمرار والمضي بها قدماً حتى يتحقق لها النجاح الملموس. وستصبح الجمعية العامة أكثر نشاطاً وحيوية عندما تعمل على التخلص من الازدواجية وتكرار مناقشة البنود في أكثر من هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وترشيد هذه المناقشات. ومن الأهمية بمكان التركيز على القضايا ذات المنفعة الملموسة لشعوب العالم، وفي مقدمتها التنمية المستدامة.

ويساورنا القلق من أن أعمال مجلس الأمن تتعطل بسبب الاستخدام المفرط لحق النقض. وبذلك، لا يستطيع مجلس الأمن القيام بالمهام المناطة به في صون الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق، نرى أن للجمعية العامة دوراً هاماً

وختاماً، فإن عملية تنشيط الجمعية العامة ينبغي ألا يتم تصويرها بوصفها مهمة منفصلة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تتم صياغتها في السياق الواسع للإصلاحات المستمرة للأمم المتحدة، حيث المسائل مترابطة. وفضلاً عن ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على أن المشاركة الكاملة للجمعية العامة في عملية إصلاح المنظمة تمثل دليلاً ملموساً على تنشيط الجمعية بالذات.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة في المزيد من المناقشات بشأن تنشيط الجمعية العامة.

**السيد محمد (اليمن):** سيدي الرئيسة، يشرفني باسم وفد الجمهورية اليمنية أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير على حسن إدارتكم لهذا الاجتماع الهام.

كما لا يفوتني أن أشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة ومرفق التقرير الخاص بتنفيذ جميع القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية. وفي نفس الوقت، نتمنى للسيد عنان النجاح والسداد في حياته العملية الجديدة.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة لما بذلاه من جهد متميز في إدارة اجتماعات الفريق العامل، خلال فترة عمله التي اتسمت بالتعقيد في بعض الأحيان.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت نائبة الممثل الدائم لكوبا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد تابع وفد الجمهورية اليمنية باهتمام بالغ مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة على مدار الدورات السابقة للجمعية. وما زالت عملية الإصلاح مستمرة لبقية المواضيع أمام الدورة الحالية للجمعية، وهي تحتاج إلى المزيد من الوقت للمناقشة وتبادل الآراء حولها وعدم التسرع في اتخاذ

الكبيرة الذين أتوا إلى هنا من جميع بقاع العالم يغمروهم حماس وأحلام وطموحات من يريدون أن يغيروا مسار أحداث العالم كثيرا ما يجدون أنفسهم غارقين في اجتماعات لا نهاية لها، لا تركز على فحوى المسائل وإنما على المعنى الحرفي لبضع مفردات قانونية. ويبدو وكأن معظم الإثارة تحدث عندما يراقبون لوحة نتائج التصويت على مشروع قرار محل خلاف.

وأرى أن أول وأهم إصلاح تحتاج إليه الجمعية العامة هو إدخال طريقة جديدة وأكثر فعالية لأدائنا الأعمال فيما بيننا، وفيما بين بعثتنا، وفيما بين المنتسبين إلينا مع تقديرنا لهم، وبين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وفي كل مرة نجتمع في الجمعية العامة، علينا أن نتأكد من أننا نشترك في حوار صريح وواضح وعملي حتى تتمكن جميعا من اتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل الملحة على كثرتها بالاستناد إلى الحكمة الجماعية في هذه القاعة لكي نتزود بأدوات التنفيذ المناسبة.

وفي هذه القاعة، التي تمتلئ بالمهنيين في أوج حياتهم الدبلوماسية، يجب أن يكون رسم السياسات أولويتنا الأولى. علاوة على ذلك، يلزم أن نفعل بقدر أكبر كثيرا من التخطيط الاستراتيجي قبل تفويض سلطاتنا لوكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الكثيرة. ولا يمكننا أن نتخلى عن الدور الحوري لهذه الهيئة.

وكلمة "تنشيط" مشتقة من اللاتينية، ومعناها "بث حياة جديدة". وهذا ما يتعين علينا عمله في الجمعية العامة. يلزم أن نستعيد تهمسنا للجمعية فضلا عن مصداقيتها، وذلك لنفع بلداننا وأجيالنا المقبلة.

**السيد روميرو - مارتينيث (هندوراس)** (تكلم بالإسبانية): يشكر وفدي الأمين العام على تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/61/483) بوصفها الجهاز

في تعزيز الأمن والسلم الدوليين عندما يفشل مجلس الأمن في تحقيق ذلك، خاصة وأنها تمثل فيها كافة الدول من دون استثناء أو امتيازات لقلة من الدول على الأعضاء الآخرين.

إننا نرحب بالاجتماعات الدورية التي تعقدها رئاسة الجمعية العامة مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وندعو لمواصلة عقد تلك اللقاءات بما من شأنه تعزيز التعاون بين الأجهزة الثلاثة ويسهم في التنسيق الكامل بين برامج عمل تلك الأجهزة، الأمر الذي يعمل على تحسين فعاليتها وأدائها، وما يترتب عليه من تعزيز لدور المنظمة ومصادقيتها، من خلال التعاون الشامل بين الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، بحيث تصبح كل واحدة منها مكملة للأخرى.

كما يدرك وفد الجمهورية اليمنية الدور الرئيسي المناط بالجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، ويعبر عن دعمه للجهود المبذولة لتعزيز دور الجمعية العامة في هذا الشأن، ويؤكد على ضرورة أن تكون عملية اختيار الأمين العام أكثر شفافية وشاملة لجميع الدول الأعضاء، وطبقا لما ينص عليه الميثاق.

إن عملية تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة تعني تعزيز سلطات الجمعية العامة. ولن يتمكن رئيس الجمعية من القيام بالدور التوفيقي الذي تقتضيه ضرورات العمل ما لم يُرفد المكتب بالموارد والعناصر البشرية ذات الكفاءة.

**السيد بوديني (سان مارينو)** (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/61/483).

خلال الأشهر القليلة الماضية، ابتهجنا لاعتماد عدة إصلاحات وقرارات جديدة. بيد أنه يبدو لي من الواضح، رغم تهمسنا في البداية، أن الأمور تسير سيرها المعتاد في هذه القاعة وفي أرجاء هذا المبنى. وزملاؤنا الشباب ذوو المقدرة

ويمكن لاستعراض الولاية أيضا أن يرشد الموارد التي تُهدر حاليا في المنظمة كلها. ولهذا فإننا نرى أنه من الضروري وضع أولويات وضبط برامج عملنا بشكل دقيق، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتنظيم اللجان الرئيسية، وتحسين أساليب عملها.

ونعتقد بأنه ينبغي لعملية تنشيط الجمعية العامة أيضا أن تروم استعادة توازن القوى الصحيح، وتقسيم العمل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد يكون من المجدي اقتراح إنشاء آلية للتنسيق بين الهيئتين، بغية كفالة التواصل المناسب في ظل روح واسعة من التكافل والتعاون المتبادل. وينبغي لهذا التنسيق أن يشمل أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعالج تقرير الأمين العام بشكل مناسب مسألة برامج عمل اللجان الرئيسية ويقدم اقتراحات لترشيدها، لأن من شأن ذلك أن يسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من عبء العمل في الجمعية العامة.

وحري بنا هنا أن نتذكر إشارة الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، إلى أن إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أكدا على الدور المركزي للجمعية بوصفها هيئة التداول ووضع السياسة والتمثيل الرئيسية في الأمم المتحدة.

سيدتي الرئيسة، لقد استمعنا بعناية إلى الاقتراح الذي قدمتموه بعد ظهر هذا اليوم بعقد جلسات بشأن مسائل متعلقة بنوع الجنس والحوار بين الحضارات، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الاتصالات بالجهات الشريكة الخارجية، ومنها البرلمانات الوطنية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وهندوراس ترحب كثيرا بتلك الأفكار. كما أننا دعمنا بحماس الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز بالإبقاء على هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيسي لمناقشة المشاكل الدولية. ونود أن نعرب عن آرائنا فيما يتعلق بالإسهام في مناقشة هذه المسألة الهامة.

وترى هندوراس أن تنشيط أعمال الجمعية العامة ينبغي أن يرمي إلى إعادة تأكيد دورها المحوري بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي لإقرار الإجراءات والسياسات العالمية لما فيه خير البشرية.

وكما قال أحد الساسة في أمريكا اللاتينية، ذات مرة، في معرض الإشارة إلى منظمة دولية أخرى، إن تلك المنظمة ليست أكثر من انعكاس لما تريدها البلدان أن تكون. والواقع أن هذا مبدأ أساسي ينبغي أن نستخدمه كنقطة انطلاق لأي تحليل نحريه فيما يتعلق بإجراءاتنا المتخذة لتنشيط أعمال الجمعية العامة. فأعمالنا وسياساتنا الحكومية ومبادئنا التوجيهية وأنشطتنا اليومية هي التي تؤلف الصورة التي لدينا أو التي نود أن تكون للمنظمة.

وبناء عليه، من المهم أن نتولى، علاوة على الاشتراك في صنع السياسات، المسؤولية السياسية عن قراراتنا وأن نحدد أهدافنا بوضوح. وقد رحبنا بما أحرز من التقدم، وما تحقق من نتائج إيجابية خلال الدورة العادية الستين للجمعية العامة. غير أننا ما زلنا نواجه مشاكل كبيرة، وسيتعين علينا إظهار المزيد من العزم في معالجتها. وبالتالي، ينبغي لنا، في جميع مراحل هذه العملية، السعي إلى تحقيق أكبر استفادة من الموارد المتوفرة، بغية إقامة أمم متحدة مزودة بما يلزم للتصدي للتحديات المتزايدة الشدة التي تواجهها البشرية.

إننا نعتبر استعراض الولاية هدفا هاما للغاية. وعلى نحو خاص، سيمكن ترشيح البنود وجمعها، فضلا عن اعتماد سياسات متسقة، من القيام باستجابات موحدة وشاملة ستستفيد منها دون شك منظماتنا وشعوبنا، التي كثيرا ما تلجأ إلينا لمساعدتها على تحقيق آمالها وأحلامها وحل مشاكلها الملحة.

وبالمثل، نود أن نشدد على القدر الكبير من الشفافية الذي استطعنا تحقيقه في جميع مراحل عملية اختيار الأمين العام الجديد، الذي سيؤدي يمين الولاية يوم غد - وهي عملية، كان للأرجنتين امتياز المشاركة فيها وتشجيعها. بيد أننا نوافق على أنه ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، واتباع مجلس الأمن نهجا أكثر اتساقا بغية المضي قدما في هذا المشوار.

وقد أحرز التقدم المشجع في ما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، بما فيها لجائها الرئيسية. بيد أنه علينا ألا ننسى أن هدف زيادة كفاءة عمل الجمعية لن يحقق بمجرد اتباع نهج عملي ورسمي. فالمسألة لا تتعلق بترشيد جدول الأعمال أو السعي إلى تحقيق الكفاءة العددية؛ بل بكفالة إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ جميع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء بموجب قرارات الجمعية العامة، والتأكد من أن الأمانة العامة والوكالات التنفيذية لديها الموارد الكافية لتحقيق ذلك الهدف. وعلينا مواصلة جهودنا لاستكمال عملنا في المجالات التي لم يحقق فيها سوى تنفيذ جزئي حتى الآن.

ويدعو القرار ٢٨٦/٦٠ إلى إجراء مشاورات للبت في إعادة إنشاء فريق عامل مخصص معني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ويكون مفتوح باب العضوية أمام جميع الدول الأعضاء. وتؤيد الأرجنتين استمرار عمل هذه الآلية من أجل تحليل حالة تنفيذ التدابير المتخذة من قبل وتقييم مدى فعاليتها من حيث تعزيز أداء الجمعية العامة وسلطتها وكفاءتها، وهذا أمر أساسي الأهمية لمواصلة إحراز تقدم ملموس نحو بلوغ ذلك الهدف.

ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعتمدوا على كامل دعم وفد الأرجنتين لكم وتعاونهم معكم في جهودكم لتنفيذ الخطط التي أشرت إليها في هذا الصدد.

ونحن واثقون من أننا بتعزيز الأمم المتحدة سيكون بمقدورنا تحقيق أهداف ومبادئ الميثاق، وهي المنظمة التي كانت هندوراس من بين الدول الموقعة على تأسيسها. وسيواصل بلدنا المشاركة في جميع المناقشات والمفاوضات الرامية إلى تعزيز منظمنا.

ويأمل بلدنا، هندوراس، في أن يرى إنشاء منظمة قوية، ومتحدة، وملتزمة التزاما راسخا بمسائل العالم اليوم - منظمة تصغي إلى مناشدات البشرية ويمكن أن تتطلع إلى يوم تشع فيه الأنوار بابتسامات ملايين الناس الذين يتوقون إلى عالم يسوده التضامن والسلام، والعدل، والأهم من ذلك، المساواة.

**السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):**  
ننظر اليوم مرة أخرى في الموضوع الهام المتمثل في تنشيط الجمعية العامة، ومعرض علينا التقرير الذي أعده الأمين العام. وتقدر الأرجنتين المعلومات المقدمة إلينا، مما سيسهم دون شك في إجراء تقييم متأن لنتائج تنفيذ الولايات المنشأة بموجب قرارات سابقة، بما فيها القرارات ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠.

ونود أن نعرب من جديد عن إيلاء الأرجنتين الأولوية للالتزام بتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية للتداولية والواضعة للسياسة التمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة، بوسائل منها على وجه خاص التأكيد على صلاحيتها، وضرورة احترامها، على النحو المبين في الميثاق.

ونرى أنه من الضروري الإبقاء على ولايات كل هيئة واحترامها كما أسندها الميثاق والقرارات ذات الصلة، فضلا عن تعزيز الشفافية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات التي تعزز قنوات الاتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها ممارسة عقد جلسات منتظمة بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وسيكون هذا التفاعل أجدى وأقل حدة في المواجهة لو أن مجلس الأمن كان أكثر شفافية وشمولية وتمثيلاً ومساءلة. ويمكن منع قسط هام من الشكاوى المشروعة بشأن ما يسمى بتعدي المجلس على أعمال الجمعية العامة لو تم إصلاح مجلس الأمن وفقاً لتلك الأهداف.

وكما تجلّى في المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن على امتداد اليومين السابقين، فبدون إجراء إصلاح هادف للمجلس يشمل توسيعه في فئتي العضوية، وبدون تنقيح عميق لأساليب عمله، ستكون أي آلية لسد الفجوات الهيكلية الحالية بين الأجهزة الرئيسية مجرد تدبير جزئي. ونتوقع أيضاً أن يكون بوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه، كجزء من المنظومة، أن يضطلع على نحو واف بدوره القائم على أساس أحكام الميثاق.

وفي الوقت نفسه، تضطلع الجمعية العامة ذاتها بدور رئيسي في عملية تنشيط أعمالها. وعليها أن تستخدم بالكامل الوظائف والاختصاصات التي ينيطها بها الميثاق. والدور النشط لرئيس الجمعية العامة أساسي الأهمية في هذا الشأن، ولا سيما في تعزيز المناقشة بشأن المسائل المتعلقة، وتقوية التفاعل بين الأجهزة الرئيسية.

وحظي انتخاب الأمين العام مؤخراً بقدر كبير من الاهتمام، عن حق. وأبرزت المناقشات الواسعة النطاق التي سبقت اتخاذ القرار ٢٨٦/٦٠ مسألة دور الجمعية العامة في ذلك الصدد. ويمكن النظر إلى تفاعل المرشحين مع مجموعات الدول الأعضاء على أنه حدث لم يسبق له مثيل. وبالمقارنة بالعمليات السابقة، كان مجلس الأمن أكثر شفافية في اختيار خليفة الأمين العام كوفي عنان. غير أن العملية الشفافة والشاملة بحق تتجاوز بكثير مجرد اتخاذ بضعة تدابير، مثل توجيه رسائل عامة من رئيس المجلس إلى رئيس الجمعية العامة.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):** كما يرد في تقرير الأمين العام المعروض علينا (A/61/483)، درست الجمعية العامة مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة باستفاضة وعمق طوال السنوات الخمس عشرة الماضية. وبالإضافة إلى جميع القرارات المتخذة حتى الآن، أدرجت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) تنشيط أعمال الجمعية العامة في إطار إصلاح الأمم المتحدة، ودعت إلى التنفيذ التام والسريع لتدابير من أجل تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. وأود أن أوجه الانتباه إلى بعض المسائل الواردة في القرار ٢٨٦/٦٠ وفي تقرير الأمين العام، والتي قد توفر للجمعية العامة التوجيه فيما يتصل بالأعمال المقبلة.

لقد تعزز الآن الأساس المفاهيمي لعملية التنشيط. وترى البرازيل أن المرحلة الحالية مرحلة تنفيذ في المقام الأول، لا يتأثر وتيرتها بالدوافع السياسية للدول الأعضاء فحسب، بل ونحظى الإصلاح الأعم للأمم المتحدة الذي يشمل مؤسساتها وممارساتها، فضلاً عن تصميم البلدان النامية على أن يكون لها مشاركة أكبر في آليات صنع القرارات.

وعادة ما ينظر إلى العلاقة فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على أنها علاقة تكاملية وتعاضدية. وعليه، ينبغي أن يصبح التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية للضوابط والتوازنات. ومن أجل تحقيق الأداء الأمثل لذلك النظام، ينبغي أن يؤدي كل من الأجهزة الرئيسية وظائفه وأن يمارس اختصاصاته بالطريقة التي ينص عليها الميثاق. غير أن هذا النظام لا يعمل كما ينبغي له، لأن أيًا من الأجهزة الرئيسية لا ينهض بأعماله على نحو سليم. ومجلس الأمن يستنبط اختصاصاته، وتقتصر كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عادة عن الوفاء بولايتيهما.

ونرى أن القرار ٢٨٦/٦٠، المتخذ في أيلول/سبتمبر، يقدم إسهاما هاما في إصلاح الجمعية العامة وفي تعزيز إمكاناتها، من حيث التأثير على العمليات داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. وينص القرار، تحديدا على إنشاء آلية لزيادة اشتراك الجمعية العامة في عملية تعيين الأمين العام. ونأسف لأن هذه الآلية لم تستخدم استخداما وافيا في عام ٢٠٠٦. ولم تنفذ الفقرة ٢٠ من القرار ٢٨٦/٦٠. وتنص الفقرة على تقديم عرض رسمي للمرشحين على نحو يتيح وقتا كافيا للتفاعل مع الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، لم يتم الامتثال تماما للطلب إلى المرشحين أن يقدموا آراءهم إلى جميع الدول الأعضاء.

وينبغي أن يكون العمل التحضيري الكامل من خلال الدول الأعضاء هو الأساس لكل قرار من قرارات الجمعية العامة. فهل كان اتخاذ القرار ٣/٦١ المتعلق بتعيين الأمين العام قائما على أساس عمل الجمعية العامة؟ في رأينا، لقد قام مجلس الأمن بذلك العمل. ونرى أنه من الهام أن تؤخذ تلك العيوب بعين الاعتبار لمنع تكرار هذا الوضع عند تعيين الأمين العام القادم.

وفي عصر العولمة والتكافل، الذي لم يسبق له مثيل، في عمليات صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان، حتما هناك أهمية كبرى لمسألة تقاسم المسؤوليات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتقد وفدنا أنه لا مبرر لنظر مجلس الأمن في مسائل هي من اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي رأينا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعبر مزيدا من الاهتمام لحل الصراعات المسلحة الحالية والناشئة، وينبغي أن يحجم عن النظر في الحالات التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن. إن انفراد بعض الدول الأعضاء باستعمال المجلس

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونيوت (شيلي). وينبغي ألا تفقد الجمعية العامة الزخم الناشئ عن هذه الممارسة، والتي ينبغي اعتبارها خطوة أولية نحو إيجاد عملية شفافة وشاملة بحق في المستقبل.

ووفد البرازيل يرى أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية مستمرة. ويسرنا أن نشيد بالتطورات الإيجابية التي تحققت حتى الآن. ومع ذلك، لا تزال النتائج الملموسة غير كافية. ولهذا السبب، ومع مراعاة الحاجة إلى اغتنام الزخم السياسي الذي تولد في الحالة الراهنة بفضل الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥، يجذب وفدي استمرار وجود الفريق العامل المخصص الذي ينبغي أن تتركز أعماله على رصد تنفيذ الإطار الحالي، وعلى تقديم المقترحات عن كيفية دفع العملية إلى الأمام. وينبغي، البت في مسألة إنشاء ذلك الفريق بدون إبطاء، للسماح بوقت كاف لإجراء دراسة وافية ومتعمقة لأهم المسائل في الدورة الحادية والستين.

**السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):**

يرحب وفد بيلاروس بإصدار تقرير الأمين العام عن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/61/483). ويتضمن التقرير الكثير من المعلومات القيمة التي تساعدنا على أن نجري تقييمًا موضوعيًا لنتائج سنوات عديدة من العمل من أجل تعزيز دور الجمعية العامة في منظومة الأمم المتحدة. بل إن الحاجة إلى هذا التقرير كانت أشد في تموز/يوليه وآب/أغسطس في المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن النص الذي اعتمد بوصفه القرار ٢٨٦/٦٠.

وعمدت حركة عدم الانحياز في بيانها الذي يؤيده وفدي، إلى الإشارة إلى أهمية التنفيذ التام حسن التوقيت لقرارات الجمعية العامة. وإذا كان تصميمنا قويا في واقع الحال على جعل الجمعية العامة هيئة أكثر سلطة ونفوذا ويصغي لها العالم بأسره، علينا أن نحرز تقدما جادا بشأن تنفيذ ما نتخذه من قرارات.

وهناك مسألة أخرى تستحق الاهتمام. إن وفدنا لا ينكر أهمية ضمان دقة التقارير التي يرفعها الأمين العام إلى الجمعية العامة. لكن القيود المفروضة على طول التقارير غالبا ما يكون لها أثر سلبي على نوعية النظر في المسائل. ويساورنا القلق بصورة خاصة إزاء الشروط التي يتم في ظلها إعداد هذه التقارير عن المسائل العالمية. فليس سرا أن كل دولة أو كل مجموعة من الدول ترغب في الحصول على معلومات من التقارير عن جوانب مشكلة تؤثر عليها التأثير الأكبر ونحتاج إلى معالجتها.

وسنواصل مع شركائنا في حركة عدم الانحياز والوفود المعنية الأخرى العمل على تقديم المقترحات والمبادرات التي يمكن أن تعزز الدور الذي تقوم به الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ووضع السياسية وتمثيل الدول في الأمم المتحدة.

**السيدة بلوم (كولومبيا)** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/61/483). ويود وفدي أن يعرب كذلك عن تقديره للممثل الدائم لكل من لا تيفيا واليمن لعملهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لهذه المسألة.

بالنسبة لكولومبيا، أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، يعتبر تعزيز الجمعية العامة قضية ذات أهمية قصوى. وتبقى الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي الذي يحظى بالمشاركة العالمية وله آليات اتخاذ القرار الشفافة، المحفل الذي يمكن أن تناقش فيه بصورة سليمة وفعالة المسائل ذات الأولوية في جدول الأعمال العالمي، بما فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن.

إنّ عملية تنشيط الجمعية العامة يجب ألا تكون مجرد ممارسة في الكفاءة وتقليل عدد بنود جدول الأعمال،

لأغراض دعائية يمكن أيضا أن يقوّض سلطته. ونعتقد كذلك أن وضع الوثائق المعيارية هو مهمة الجمعية العامة التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار ما يقوم به المجلس في هذا الشأن.

ورغم ذلك، هناك أرضية للتفاوض. ونحن نرحب بإعادة ترتيب الصفحة الأولى في يومية الأمم المتحدة عملا بالفقرة ١٥ من القرار ٢٨٦/٦٠. فالآن ترد معلومات عن الجلسات العامة وسائر المناسبات الرئيسية للجمعية العامة جنبا إلى جنب مع معلومات عن جلسات مجلس الأمن. لكن مع الأسف، لقد استغرقنا وقتا طويلا اتخاذ ذلك القرار المنطقي الذي مكّننا من إبراز أهمية الجمعية العامة دون أن يكون له آثار في الميزانية. وكان لنا أن نرتاح بصورة أكبر لو ظهرت قوائم اجتماعات الهيئات الرئيسية بصورة معقولة تماما، وتحديدًا بالترتيب الأبجدي. ونأمل ألا يستغرق استعمال الترتيب الأبجدي في ممارسة الأمم المتحدة سنة أخرى وألا يتطلب قرارا منفصلا قبل أن يعمل به.

ونعتقد أنه كان يمكن تعزيز أنشطة الجمعية العامة لو كانت الأنشطة أكثر تركزا على المواضيع. وتذكر الدور الإيجابي لجلسات الاستماع عن الإرهاب التي عقدتها الجمعية العامة مدة أسبوع في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في تشكيل الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب وكيف ساعد الاجتماع الخاص الذي عقدته الجمعية العامة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في تجنيد الدعم الدولي لبلدان جنوب شرقي آسيا المتضررة من أمواج المد الزلزالي في المحيط الهندي. وأعطت الحوارات الرفيعة المستوى بشأن الهجرة وتمويل التنمية دفعة إضافية لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل. وكان ذلك متوقعا، لأن الجمعية العامة توفر فرصة فريدة للاختصاصيين والخبراء للاجتماع في نيويورك لتحديد أكثر الممارسات الدولية وعدا بالخير وتطلعا إلى المستقبل وأخطر المشاكل التي تعرقل التعاون الدولي في مجالات معينة. إننا نؤيد هذا الاتجاه في عمل الجمعية العامة وندعو إلى المزيد من تطويره.

الصغيرة وتجعل من الصعب علينا العمل بفعالية أكبر. فيجب تقييم انتشار بنود جدول الأعمال بعقل منفتح ودقة متناهية فيما يتصل بالمسائل ذات الاهتمام الخاص لدى الدول الأعضاء. وليست هذه مهمة سهلة، لكنها ضرورية لإحراز التقدم الملموس، بغية تعزيز كفاءة الجمعية. وبهذه الصلة، يمكن لحصيلة المناقشات المواضيعية في الجمعية أن تكون ذات أهمية خاصة. فصيغة هذه المناقشات وإجراءاتها يجب أن تعطي الأولوية لمواضيع الساعة، مما سيغني عملية اتخاذ القرار والنتائج التي تحققها المنظمة.

ويُظهر تقرير الأمين العام والمشاورات التي أُجريت في الدورة السابقة التي عقدتها الجمعية الحاجة إلى الاتصالات غير الرسمية بين الدول الأعضاء وممثلي الهيئات واللجان التي لم تستطع حتى الآن تنفيذ أحكام القرارات المتصلة بتنشيط الجمعية العامة. وهذه الاتصالات تجعل من الممكن تحديد التوصيات والحلول الهادفة إلى إحراز التقدم الأكثر فعالية في ذلك التنفيذ.

وقد اختتمت أمس مناقشة مكثفة حول إصلاح مجلس الأمن. وأصبحت العلاقة واضحة بين إصلاح المجلس وتنشيط الجمعية. ويتعين على استعراض ملئم لأساليب العمل أن يؤدي إلى تعزيز عمل الجمعية بوصفها الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة. كما يتعين على تنفيذ مبادرات إصلاحية أخرى - كإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستعراض الولايات والإصلاح الإداري للأمانة العامة - أن يكون منسجما مع الهدف النهائي من تنشيط الجمعية العامة. وبالمثل، يرى وفد بلدي أن الهدف من تعزيز الجمعية لمصلحة الدول الأعضاء يجب أن يوجه المناقشات المستقبلية حول الاتساق على صعيد المنظومة بأكملها. ولن تكون المنظومة متسقة إلا بمقدار ما يكون دور الجمعية معززا.

بل يجب أن يكون هدفها الرئيسي هو تعزيز هذه الهيئة بوصفها محفلا لاتخاذ القرارات بشأن القضايا الموضوعية. إن تنشيط الجمعية العامة هو أفضل السبل لإحراز التقدم نحو تحقيق هدف تعزيز الأمم المتحدة بوصفها المؤسسة الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف.

ما الذي حققناه بعد ١٥ سنة من العمل على تنشيط الجمعية العامة؟ ليست النتائج واضحة جدا بالنسبة للعديد منّا. وبالرغم من ذلك، بعد تفحص التقرير والنظر في الجهود التي بذلها آخر رئيسين مشاركين، نستطيع الاستنتاج أنه قد تم إحراز التقدم حتى ولو كان بطيئا. فعلى سبيل المثال، ينعكس هذا التقدم في النظر في بنود جدول الأعمال كل سنتين وكل ثلاث سنوات. وبالنسبة لبعض المسائل، خفض عدد القرارات وأدججت تقارير. ولاحظنا أيضا أن اللجان الرئيسية قد قامت بعمل أفضل في إعداد برامج عملها. هناك حوار أفضل بين رئيس الجمعية والدول الأعضاء. ويجري إحراز التقدم في مجال المناقشات المواضيعية في الجلسات العامة. وجرت مشاورات - ولو سريعة - بين بعض المرشحين لمنصب الأمين العام والمجموعات الإقليمية.

ومن المؤسف أن هناك أيضا بعض الإحباط إزاء العملية. فتنفيذ قرارات الجمعية العامة لم يبلغ مستوى التوقعات الأولية. وتقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تعاني الغموض وتفتقر إلى التحليل والتعمق. ومحاضر جلسات الجمعية يستغرق نشرها أشهرا، بينما تنشر محاضر جلسات المجلس في اليوم التالي لكل جلسة. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعرف حصيلة مبادرة استخدام المساحات الضوئية لتسهيل فرز الأصوات السرية في عمليات الانتخاب. فيفضل هذا النظام، يمكننا توفير وقت ثمين في عمل الجمعية.

ومن المهم الاعتراف بأنه لا يزال لدينا جداول أعمال ممتلئة بالبنود ومثقلة أحيانا. إنها تتجاوز قدرة البعثات

قوية ومجلس قوي أن يتعايشا، وأن يعمل كل منهما لما فيه مصلحة الآخر؛ وأنه يجب أن تكون لكتلتا الهيئتين مصلحة حقيقية في وجود نظير لها فاعل وفعال.

ولقد قيل الكثير عن خطوط الاختصاص غير الواضحة بين الجهازين، وعن ترحيل المواضيع من الجمعية إلى المجلس. ونحن نشارك الآخرين هذه الشواغل، لكننا لا نرى في توجيه الملامة إلى المجلس حلا لهذا التوجه غير المستحب. فعلى النقيض من ذلك، نرى أنه يتعين على الجمعية أن ترسخ سلطاتها في مجالات اختصاصها بموجب الميثاق، ليس بالإصرار على ذلك الاختصاص فحسب، بل أيضا بتحقيق نتائج واضحة تبرر الاختصاص المنسوب إليها.

وبصفتنا عضوا في المجموعة المعروفة بمجموعة البلدان الصغيرة الخمسة - "الخمس الصغيرة" - من الطبيعي أن نعتبر أساليب عمل مجلس الأمن مثالا على العلاقة بين الهيئتين. فمن الواضح تماما أن للجمعية العامة ولايتها، قانونيا وسياسيا معا، بتقديم توصيات حول كيفية تنفيذ المجلس لأعماله. ومثل هذه التوصيات وردت في مشروع القرار (A/60/L.49) الذي قدمته مجموعة "الخمس الصغيرة" في آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد استهدف ذلك النص، أكثر من أي شيء آخر، إجراء حوار بين الجهازين حول موضوع ذي أهمية واضحة لأعضائهما جميعا وصلة واضحة بهم.

وبإدراك متأخر، نرى أننا نجحنا جزئيا، بحيث أنه كان لنصنا أثر واضح على مناقشات المجلس نفسه. وفي ذات الوقت، لم يكن الحوار كما في بالناتجا، لأن معظمه تكون من أشياء لم يتم البوح بها، ونأمل أن يكون من الممكن تحقيق المزيد من التطوير لهذا الحوار، وجعله مفيدا وبناء للطرفين بصورة متبادلة. وستتابع باهتمام كبير تنفيذ التدابير التي يقرها المجلس نفسه، ونقترح المزيد من تلك التدابير للنظر فيها، والبحث عن سبل رسمية وغير رسمية لإشراك المجلس في

وأود أنؤكد مجددا التزام وفد بلدي بتنشيط الجمعية العامة، وهي الهيئة الأكثر ديمقراطية والأكثر تمثيلا في منظومة العلاقات الدولية. فإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون قادرة على مواجهة تحدياتها الراهنة بفعالية، يجب على الجمعية العامة أن تكون قادرة على الممارسة الكاملة لدورها وسلطاتها في مجالات مسؤوليتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهذا أحد مواقف كولومبيا منذ عام ١٩٤٥. فالجمعية العامة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق آمال ملايين الناس التواقين إلى عالم أفضل وأكثر استقرارا وعدالة.

**السيد وينوايسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):**

نعتقد أن هذه السنة كانت، إجمالا، أفضل للجمعية العامة من بعض السنوات السابقة. بإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، بشكل خاص، كان إنجازا هاما، وكذلك كان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبذلك أثبتت الجمعية العامة قدرتها على أن تكون هيئة تصنع السياسات، وتشغل موقع القلب من المنظمة. وبات من الواضح أيضا أنه قد يكون من المفيد إعادة التفكير في مفهوم توافق الآراء، الذي يراعى بقدسية تقريبا في مناقشاتنا، بحيث يضر أحيانا بنوعية قراراتنا. فتوافق الآراء ليس بالضرورة الإجماع بذاته، لكنه، رقميا، يشكل دعما قويا يعكس التزاما سياسيا حقيقيا. وما عرفناه من خلال ذلك كله جرى تأكيده، وهو أن القيادة الحكيمة أساسية إذا أريد تحقيق الجمعية العامة لنتائج هامة.

ومع أننا نستطيع أن نعتز ببعض إنجازاتنا في السنة الماضية، فإنه يجب علينا، في نفس الوقت، أن نعالج العلاقة المتردية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويبدو أن هذه العلاقة قد أصبحت أكثر اضطرابا وتركت أثرا سلبيا في مناقشات عديدة، مما فيها المناقشات حول الإصلاح الإداري. ويساورنا القلق لأن الكثيرين يرون هذه العلاقة تصادمية بدلا من رؤيتها تكاملية. ونعتقد أنه يمكن للجمعية

أن عدم التنفيذ يبدأ مع القرارات نفسها المتصلة بالتنشيط. فبدلاً من المشاركة في هذه المناقشات المتكررة، والدائرية العنيفة أحياناً، سيكون من الأفضل لنا أن نعهد إلى الجمعية العامة مسائل ذات صلة حقيقية بها، لنضمن أن القرارات المتخذة ذات أثر فعلي على المشاكل التي ترمي تلك القرارات إلى معالجتها.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

هذا الموضوع. ونظراً إلى التقاعس المتواصل عن مسألة توسيع المجلس، يصبح التقدم المطرد والعملية الجارية حول مسألة أساليب العمل - التي تكتسب أهمية خاصة في نظر البلدان الصغيرة - الأمرين الأكثر أهمية.

ولدينا مشاعر متضاربة إزاء عملية تنشيط الجمعية العامة. فنحن، من جهة، نعتقد بقوة أن جمعية كاملة القدرة على تنفيذ المهام الموكولة إليها بموجب الميثاق عامل أساسي لحفظ التوازن المؤسسي السليم ضمن المنظمة. ومن جهة أخرى، ليس لدينا انطباع بأن الحديث عن التنشيط يقرّبنا كثيراً من ذلك الهدف.

وفي الحقيقة فإن التقرير المعروض علينا اليوم (A/61/483) يصلح، نوعاً ما، لقراءة مسلية. ففي الفقرة ٩ إشارة إلى التقرير السنوي لمجلس الأمن ومقرر الجمعية بأنه ينبغي النظر فيه "عبر مناقشات موضوعية وتفاعلية". وإننا لن مكمل مناقشتنا له سوى مساء أمس. فإجراء مناقشة موضوعية كان مستحيلاً طبعاً، إذا ما أخذنا في الاعتبار موعد تقديم التقرير. ولم يكن هناك شيء تفاعلي بشأن المناقشة أيضاً. ونود أن نرحب بمثل تلك المناقشة، ولو أُجريت في مرحلة متأخرة من الدورة.

تتناول الفقرة ١٤ من التقرير اختيار الأمين العام. ونحن نرحب ترحيباً صادقاً بسعادة السيد بان كي - مون بصفته أميناً عاماً جديداً، ونتشوق إلى رؤيته وهو يقسم اليمين في هذه القاعة غداً. لكن العملية التي أدت إلى اختياره ضعيفة الصلة بالتدابير الواردة في الفقرة ١٤ من التقرير المعروض على الجمعية.

ومن المؤسف، نوعاً ما، أن المناقشات حول التنشيط تؤكد بعض مظاهر التحامل من جمهور أوسع نطاقاً على الأمم المتحدة. وقد خُصص جزء كبير من التقرير لمشكلة عدم التنفيذ، التي تمثل حقاً مشكلة ملحة. لكن من الواضح